السياسة الخارجية القطرية في إقليم مضطرب: الإستثمار في القوة الناعمة

Qatar's Foreign Policy in a Troubled Region: Investing in Soft Power

فؤاد أبركان

جامعة تيزي وزو، الجزائر، fouad.aberkane@ummto.dz

تاريخ الإرسال: 2020/07/31 **تاريخ القبول:** 2020/12/11 **تاريخ النشر:** 2020/01/01

ملخص:

منذ سنة 1995، سعت قطر بقيادتها الجديدة إلى إعادة توجيه دفة سياستها الخارجية نحو البحث عن إستقلالية في محيطها العربي، والطموح لدور خارجي أكبر من حجمها الجغرافي والسكاني، وهذا بالاستثمار في القوة الناعمة نظرا لافتقادها لمقومات القوة الصلبة، وعليه ستسلط الورقة الضوء على سياقات الصعود القطري على المستوى الإقليمي، ومصادر القوة الناعمة التي استطاعت من خلالها الدولة البروز كفاعل مؤثر في المنطقة دون إغفالها لهواجسها الأمنية، وكيف ساهمت الإنتفاضات العربية لسنة 2011 في خلق فرصة تاريخية للسياسة الخارجية القطرية لتضخيم دورها الإقليمي وتحقيق أهدافها في ضوء المعطيات التي أفرزها الحراك العربي والسقوط المتوالي للأنظمة السلطوية والفوضى التي أتبعت ذلك.

الكلمات المفتاحية: *قطر؛ السياسة الخارجية؛ الربيع العربي؛ القوة الناعمة؛ الإنتفاضات العربية.*

Abstract:

Since 1995, Qatar has sought, with its new leadership, to reorient its foreign policy towards searching for independence in its Arab environment, and to aspire to an external role greater than their geographical and population size, and this by investing in soft power due to its lack of conditions of hard strength. Therefore this paper will shed light on the contexts of the Qatari emergence in the region and the sources of soft power that made the state as influential actor and how the events of the Arab uprisings of 2011 contributed to creating an opportunity for Qatar to expand its regional role and achieve its goals.

Keywords: *Qatar; Foreign Policy; Arab Spring; Soft Power; Arab Uprisings.*

* **المؤلف المرسل: فؤاد أبركان، fouad.aberkane@ummto.dz**

مقدمة:

برزت قطر خلال العشرين سنة الأخيرة كظاهرة فريدة بالنسبة لدراسي السياسة الخارجية، حيث شكلت مفارقة في رصيد معطياتها كدولة صغيرة من حيث حجم رقعتها الجغرافية وتعداد سكانها ومحدودية قدرتها العسكرية، مقابل معطيات سياستها الخارجية التي تميزت بكثافة نشاطها على المستوى الإقليمي والدولي، مما أعطاها مكانة ونفوذا في سياق إقليم مضطرب يتميز بتعقد مشكلاته وتعدد وتنافس لاعبيه المحليين والدوليين.

وقد عملت قطر على التحرر من قيود الدولة الصغيرة ومن التسليم بالقوى العربية التقليدية نحو السعي لتحقيق الإستقلالية في سياستها الخارجية وإقحام نفسها في ملفات المنطقة الساخنة، في إطار من المزاوجة بين تعظيم مصالحها وأهدافها المستجدة وضمان إستقرارها وأمنها القومي من الأخطار التي يمكن تأتي من محيطها غير المستقر.

وأمام محدودية قدرات قطر التقليدية من القوة الصلبة عملت منذ وصول الأمير حمد بن خليفة إلى توظيف مقومات القوة الناعمة التي أثبتت نجاعتها على المستوى الدولي، إلى درجة أن القوى الكبرى أصبحت تعتمد عليها رغم امتلاكها للقوة الصلبة، وشملت التحركات القطرية الاستثمار في الإعلام بوصفه أداة للترويج للسياسات ومخاطبة الشعوب، كما سعت لتنشيط دورها الدبلوماسي في الملفات الشائكة والإعتماد على مواردها الريعية لتعزيز نفوذها الخارجي.

وكانت الإضطرابات التي عرفتها المنطقة العربية لا سيما إندلاع إنتفاضات الربيع العربي بمثابة لحظة فارقة في توجه سياسة قطر نحو الإنخراط في أزمات المنطقة بعد أن كانت سياستها تتبنى الحياد وتسعى للوساطة من أجل إكتساب السمعة الدولية، وألقت بكل إمكانياتها للتأثير في الصراعات والدفاع عن مصالحها ومصالح حلفائها.

تأسيسا على ما سبق نقوم بطرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى تمكنت قطر من توظيف أرصدة القوة الناعمة في إعادة توجيه سياستها الخارجية بما يتماشى مع حالة اللاإستقرار التي تعرفها المنطقة العربية؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية نقترح الفرضية التالية: إعتماد قطر على أدوات القوة الناعمة في إعادة توجيه سياستها الخارجية نابع من محدودية قوتها الصلبة كدولة صغيرة وتضخم عوائدها الريعية.

وتتبنى الدراسة مقاربة القوة الناعمة التي طورها "جوزريف ناي" كرد على المقاربة الواقعية في السياسة الخارجية التي قوامها القوة الصلبة، وستسمح هذه المقاربة بفهم وتفسير السلوك الخارجي لقطر في تعاطيها مع حالة الإضطراب التي يشهدها الإقليم، حيث استطاعت أن تنتقل من وضعية السياسية الخارجية الدفاعية المحافظة إلى السياسة الخارجية الهجومية الباحثة عن دور إقليمي.

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الذي سنحاول من خلاله تفسير وتحليل السياق الداخلي والخارجي للتغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية القطرية بعد وصول حمد بن خليفة إلى السلطة والديناميكية الجديدة لهذا التحول في ظل معطيات الربيع العربي.

من الناحية النظرية تستند الدراسة على العلاقة بين مفهومي الدولة الصغيرة والدور في السياسة الخارجية :

بالنسبة للدولة الصغيرة تم تعريفها بطرق مختلفة، ويعتبر النقص في الموارد والقدرات التي تحدد القوة والتأثير أمرا محوريا في معظم هذه التعريفات وتتعلق خصوصا بحجم السكان والمساحة الجغرافية والإقتصاد والجيش،(Steinsson & Thorhallson, 2017 , p.3) وتتميز السياسة الخارجية لهذا النوع من الدول بتبني أساليب منخفضة التكلفة في سياساتها الخارجية وتغليب الإعتبارات الإقتصادية والعوامل الشخصية في توجيه سياساتها الخارجية. (شلبي ، 2006، ص.56)

أما مفهوم الدور في السياسة الخارجية الذي طوره "كال هولستي" Kal Holsti فينظر إلى صناعة القرار الخارجي على أنه ترجمة لالتزام الدولة بمجموعة من الواجبات والإلتزامات في النظام الدولي والنظم الإقليمية تحت عدة مسميات: دعم حركات التحرر،الحامي الإقليمي، المستقل النشط، الوسيط الدولي، وكيل مناهضة الإمبريالية...الخ،(Sekhri, 2009, p.424) وتمارس الدولة دورا واحدا أو عدة أدوار باعتبارها موقف وتوجه سياسي.

ويرجع توجه الدولة الصغيرة لتبني دور إقليمي أو دولي في سياستها الخارجية محاولة منها للتغلب على المعضلة الأمنية المرتبطة بصغر حجمها ومحدودية مواردها خصوصا إذا كانت مجاورة لقوى كبيرة ومؤثرة وفي منطقة مضطربة أمنيا، تفرض عليها التبعية "الحمائية" لفواعل إقليميين أو دوليين مقابل القيام بدور أو أدوار محددة في سياستها الخارجية تتقاطع مع أجندات هذه الفواعل.

1- دوافع الصعود القطري على الساحة الإقليمية:

شهدت السياسة الخارجية القطرية منذ عام 1995 ديناميكية غير مسبوقة على المستوى الإقليمي وحتى على المستوى الدولي، مما أربك الكثير من الدراسات في مجال السياسة الخارجية بحكم انتهاج قطر لسياسة هجومية أكثر جرأة لا تتوافق مع قدراتها كدولة صغيرة مقابل لاعبين إقليميين أكثر منها في القوة والرصيد التاريخي. وهذا راجع لعدة عوامل:

أ- تغير القيادة السياسية:

عرفت قطر وسياستها الخارجية إنعطافة تاريخية بعد وصول حمد بن خليفة آل ثاني للسلطة في 27 يونيو 1995 بعد انقلاب أبيض على والده خليفة بن حمد، بشكل تجاوز السياق التقليدي المعمول به، مما أثار حفيظة الدول الخليجية، حيث بدأت العلاقات معها تتوتر على نحو متصاعد خصوصا مع السعودية (المرسومي 2014، ص.ص.59-60).

فقد كانت سياسة خليفة بن حمد (الوالد)- الذي حكم بين 1972 و1995- تميل نحو المحافظَة، فعلى الرغم من بعض الخصومات مع بعض جيرانه كالنزاع مع البحرين على جزر "حُوَار" والنزاع الحدودي مع السعودية، إلا أنه بقي مستسلما لهيمنة هذه الأخيرة على الدول الخليجية (Matthew, 2019, p. 200)، بحيث لم تكن له طموحات للمنافسة في توجيه قرار دول مجلس التعاون الخليجي أو الجامعة العربية كفضاءين إقليميين أو في اتخاذ قرارات إنفرادية على صعيد توجهات سياسة قطر الخارجية تجاه قضايا المنطقة.

بمجرد وصول حمد بن خليفة إلى السلطة في 1995 بدأت السياسة الخارجية القطرية تميل نحو البحث عن الاستقلالية خصوصا داخل البيت الخليجي، واتخاذ خطوات نحو لفرض مكانتها على الساحة الإقليمية، من خلال تبني سياسية خارجية أكثر جرأة وهجومية بشكل كان بارزا في الكثير من الأزمات المعقدة والأحداث التي عرفتها المنطقة خلال هذه الفترة، وفي علاقات قطر مع بعض الدول العربية التي تضررت مصالحها من هذا الخط السياسي الجديد.

ب- المعضلة الأمنية وتراجع القوى العربية التقليدية:

تصنف قطر ضمن الدول الصغيرة في المنطقة العربية والشرق أوسطية نظرا لمحدودية عناصر قوة الدولة بالمفهوم التقليدي من مساحة جغرافية وتعداد سكاني وقوة عسكرية واقتصادية، مما يستوجب عليها من الناحية النظرية أن تكون تابعة أو متحالفة مع دولة كبيرة، فضلا عن ضرورة تبني سياسة خارجية أكثر حذراً، خاصة وأن قطر تقع بين فواعل إقليمية كبيرة رأسها السعودية ومصر.

قبل 1995 إختارت قطر التخندق مع توجهات السعودية كقائدة لدول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما وأن هذا الأخير أنشأ لمواجهة التهديدات الأمنية التي فرضتها الثورة الإيرانية (1979) على دول الخليج المحافظة، غير أنه بعد غزو الكويت في 1990 أدركت قطر مدى محدودية دور السعودية في حماية الدول الصغيرة في المنطقة وإمكانية تكرار تجربة غزو العراق للكويت معها خاصة بعد النزاع الحدودي الذي نشب بينها وبين السعودية مطلع التسعينيات (قبلان 2017، ص.16).

ولم يقتصر تراجع الدور السعودي في ضمان أمن الخليج فحسب بل في اهتزاز صورتها كوسيط حيادي في بعض ملفات المنطقة، في مقدمتها الملف اللبناني بعد اغتيال ريس الوزراء رفيق الحريري في 2005 واصطفافها مع ما سمي بـ"قوى 14 آذار" المناوي لحزب الله والوجود السوري في لبنان وموقفها من حرب تموز 2006 مع إسرائيل، بشكل إختلف عن دورها التقليدي في إدارة صراعات المنطقة، وهذا ما استغلته قطر للخروج من العباءة السعودية. (khatib , 2013, p. 419)

أما بالنسبة لمصر التي كانت تمثل قاطرة السياسة العربية، فقد اهتزت مكانتها كفاعل إقليمي بعد إبرامها لاتفاق السلام مع إسرائيل في 1978 على نحو منفرد، وما تلاها من مقاطعة عربية دامت لعشر سنوات، إستطاعت أن تبعد مصر عن دورها المحوري في محيطها العربي الإسلامي، و أن تضعف مقومات قوة السياسة الخارجية المصرية.

إستطاعت قطر تجاوز عقدة الدولة الصغيرة رغم وقوعها في منطقة يطبعها التنافس والإضطراب الأمني، من خلال إعادة بناء تحالفاتها الخارجية لدرء الأخطار التي يمكن أن تنجر عن سياستها الخارجية الجديدة، فقد توجهت قطر نحو بناء تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية باستضافتها لأكبر قاعدة جوية للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط (قاعدة العديد) و"قاعدة السيلية" التي تمثل أكبر تمركز خارجي لقوات الجيش الأمريكي. (khatib , p. 420)

ج- طبيعة النظام ونخبته السياسية:

ترتبط مخرجات السياسة الخارجية إرتباطا وثيقا بطبيعة النظام السياسي وتركيبة وتصورات النخبة السياسية الحاكمة، وهذا خصوصا في الأنظمة غير الديمقراطية، حيث تضيق دائرة عملية صنع القرار لصالح العوامل المتعلقة بالتكوين الإجتماعي والسلوكي للشخص والقائد.

وتظهر العوامل الشخصية بشكل جلي في اتساع إستقلالية النخبة عن الضغوط السياسية والمجتمعية، من خلال قدرتها على التحايل على مطالب الشعب في مزيج من القمع والإستيعاب، مما يجعل مسار السياسات أكثر مرونة وفعالية، ويحد من سعي جماعات المصالح الساعية للحصول على مساحة في عملية صنع السياسات العامة. (Mohammadzadeh, 2017, p. 26)

عندما تولى حمد بن خليفة السلطة في 1995 وعد بإصلاحات سياسية عميقة للنظام السياسي، وكانت أولى الخطوات إجراء أول إنتخابات للمجلس البلدي المركزي في 1999 سمح فيها للنساء بالتصويت والترشح وتم تبني أول دستور للبلاد في 2003 الذي تنص مادته الأولى "قطر دولة ديمقراطية"، ولكن رغم هذه الخطوات "الإصلاحية" بقيت قطر محافظة على طابعها كملكية مطلقة ولم تسمح ببروز مؤسسات تمثيلية حقيقية، وبقيت عملية صنع القرار مركزية وشخصية بشكل كبير، بالإعتماد على شبكة من المحسوبيات وبعيدة عن المساءلة والشفافية. (Kamrava, 2009, p. 402)

وقد اعتمدت السياسة الخارجية القطرية على نخبة ضيقة من الشخصيات التي تحمل قناعات وتصورات متجانسة حول تسيير شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وأبدت هذه الشخصيات رغبتها في إعطاء السياسة الخارجية إهتماما أكبر، سعيا منها لتحقيق طموحاتها السياسية والإقتصادية الإقليمية مع الأخذ بعين الإعتبار الهواجس الأمنية.

بعد تولى حمد بن خليفة السلطة عين فريقا من المستشارين الشباب الذين تخرجوا من الجامعات الغربية سعيا لتجسيد رؤيته في دولة ليبرالية منفتحة على العالم وذات صورة دولية، ولعب "حمد بن جاسم آل ثاني" وزير الخارجية ثم رئيس الوزراء دورا كبيرا في تجسيد هذه الرؤية، (Wright, 2016, p. 83) واستمر التوجه السياسي الذي رسمه حمد بن خليفة بعد تخليه عن السلطة في 2013 لصالح ولي عهده "تميم بن حمد" رغم بعض التعديلات التكتيكية التي أجراها هذا الأخير والتي لم تمس بمبادئ السياسة الخارجية.

د- العائدات الريعية:

حققت قطر خلال العشرين سنة الماضية طفرة كبيرة في مداخيلها الريعية من النفط وخاصة الغاز بحكم أن قطر دولة غازية بالدرجة الأولى، حيث أصبحت تحتل المرتبة الثانية عالميا في تصدير الغاز الطبيعي بعد روسيا، وهذا بفضل الإنتعاش الذي عرفه الطلب العالمي وحجم الإنتاج والإكتشافات التي حققتها، فضلا عن السياسة التسويقية التي تبنتها قطر.

فقد إنتقلت كمية الغاز القطري المسوق من 29 مليار م^3 في سنة 2000 إلى 45 مليار م^3 في 2005 ثم قفزت إلى 182 مليار في 2010 و175 مليار في عند نهاية 2018، وهذا يؤشر إلى أن كمية الغاز الطبيعي القطري

المسوق عالميا حققت فقزة خلال فترة وجيزة ومكنت من تحقيق مداخيل ضخمة، رفع الناتج المحلي الخام من 17.7 مليار دولار في سنة 2000 إلى 167 مليار في 2017. (صندوق النقد العربي، 2000-2005-2010-2018)

لم تكن قطر لتحقق طموحاتها السياسية الخارجية لولا الموارد الإقتصادية الكبيرة التي وظفتها في تشييد البنى التحتية العملاقة وتنشيط تجارتها الخارجية وعلاقاتها مع الدول الناشئة خصوصا الآسيوية، فقد أنفقت 15.5 مليار دولار لتشييد مطار حمد الدولي و 7.4 مليار دولار لميناء الدوحة و 28.8 مليار دولار لمشاريع السكك الحديدية و200 مليار دولار لمشاريع البنى التحتية المرتبطة بتنظيم كأس العالم 2022. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002-2019) كما عملت قطر على تقوية صندوقها السيادي حيث وصلت أصوله في 2019 إلى 335 مليار دولار، ويتم توظيف هذه الأصول في استثمارات ضخمة في شركات عالمية للسلع والخدمات والتكنولوجيا. (صحيفة العربي الجديد، 2019)

وقد سمح النمو السريع للمداخيل الريعية القطرية في الرفع من مستوى الرفاه الإجتماعي حيث قفز نصيب الفرد من الدخل القومي لأكثر من 110 ألف دولار في سنة 2018 بعد أن كان لا يتعدى 19 ألف في سنة 2002 (الإنمائي، 2002-2019)، مما جعل قطر منطقة جذب لليد العاملة الوافدة ورفع عدد سكانها بأكثر من 5 مرات حيث لم يتعد في 2000، 600 ألف نسمة ليصل في 2016 إلى 2.65 مليون أغلبهم أجانب. (Wright, p. 85)

2- القوة الناعمة كمحرك للسياسة الخارجية القطرية:

تتوخى كل سياسة خارجية في أي دولة كبيرة أو صغيرة لتحقيق المصلحة الوطنية من خلال جدولة أهداف محددة، ثم القيام بتجنيد موارد الدولة الملائمة لتوظيفها كأدوات لتحقيقها، وهنا ترتبط الاهداف بالموارد ارتباطا وثيقا بحيث تسمح قوة الموارد وتنوعها بإعطاء صانع السياسة الخارجية مجالا أوسعا في عملية تحديد الأهداف.

وتتعد وسائل تنفيذ السياسة الخارجية بين الوسائل العسكرية والدبلوماسية والإقتصادية والإعلامية والثقافية، وتعتبر الوسائل العسكرية تاريخيًا أكثر الأدوات فعالية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية على الرغم من تطور الأدوات غير العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية.

وأمام هشاشة مقومات القوة العسكرية لدولة قطر سعى الأمير حمد بن خليفة، الطامح لسياسة خارجية مؤثرة في الفضاء الإقليمي، نحو توظيف مصادر قوى غير تقليدية أو ما يسمى "بالقوة الناعمة" في السياسة الخارجية. وكان جوزيف ناي Joseph .S. Nye أول من استخدم المصطلح في 1990، ويعني القدرة على التأثير في الدول بإستخدام قوى غير صلبة كالجذب الثقافي والايديولوجيا والسياسات العامة والمؤسسات الدولية وغيرها. (Nye, 1990, pp. 166-167) وأشار "ناي" أن موارد القوة الصلبة يمكن أن تكون مواردا للقوة الناعمة، بحيث تستطيع الدولة أن تصنع جاذبية لها بسبب النجاح الاقتصادي أو مساهمتها في جهود التنمية أو توظيف الموارد العسكرية لأغراض إنسانية أو مشروعة. (معوض 2019، ص.21)

وقد استثمرت قطر في أربع أدوات للقوة الناعمة لتنشيط سياستها الخارجية وتعزيز دورها الإقليمي:

أ- الآلة الإعلامية:

يحتل الإعلام بمختلف وسائله وتقنياته مكانة بالغة الأهمية في ميدان السياسة الخارجية باعتباره أداة جد فعالة في التأثير النفسي والمعنوي على الرأي العام وعلى عملية صنع القرار في الوحدات السياسية الدولية بما يخدم تنفيذ أهداف وأجندات السياسة الخارجية ، وقد زادت قوة تأثير وسائل الإعلام في الألفية الثالثة مع الثورة الإتصالية والمعلوماتية التي قربت المسافة بين المرسل والمتلقي.

وهذا ما أدركته النخبة القطرية التي اعتلت السلطة في 1995 بقيادة حمد بن خليفة، حيث كانت أولى خطواتها تأسيس قناة تلفزيونية إخبارية منافسة لكبريات القنوات الإخبارية أمثال "سي أن أن" الأمريكية أو "بي بي سي" البريطانية بهدف التسويق لصورة قطر في المنطقة والعالم، ففي فبراير 1996 أصدر الأمير حمد بن خليفة مرسوما بإنشاء القناة وتم إطلاقها في نوفمبر من نفس السنة باسم "الجزيرة"، وعملت القناة على توظيف ألمع الصحفيين والتقنيين واستطاعت أن تنشر مراسلها في الدول العربية والعالم بشكل غير مسبوق (Bahry, 2001, p. 89)، وقد تمكنت قناة "الجزيرة" من إستغلال الفراغ الإعلامي الذي تركه الإعلام الحكومي الموجه الذي كانت تنقصه الإحترافية والحرية والمصداقية.

وقد عملت قناة الجزيرة على توسيع شبكتها بإنشاء قناة "الجزيرة الإنجليزية" في 2006 كمحاولة لتصحيح وتوجيه طريقة تغطية القنوات الغربية لملفات المنطقة العربية وتسويقها للرأي العام الغربي، وظهر ذلك خصوصا بعد الإجتياح الإسرائيلي لقطاع غزة في 2008، كما لعبت الجزيرة دورا مهما في مرافقة الحراك الشعبي في العالم العربي منذ 2011 وتغذية منحاه التصاعدي خصوصا بعد إنشاء قناة "الجزيرة مباشر" و"الجزيرة مباشر مصر" الموجهة لمرافقة الحراك الشعبي في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011. (Wright, p. 79)

وقد أعطت شبكة الجزيرة دفعا قويا للسياسة الخارجية القطرية، بحيث أصبحت تمثل قاطرة لعملها الدبلوماسي وأداة لتعبئة الرأي العام العربي ضد الأنظمة الحاكمة ووسيلة للترويج لبعض التيارات السياسية، وهذا ما اتضح جليا بعد حراك 2011 العربي خاصة في مصر من خلال مساندتها لحركة الإخوان المسلمين الإسلامية باستخدامها لمقاربة التحول الديمقراطي ومعاداة الأنظمة التسلطية، وقد جلبت "الجزيرة" الكثير من المشاكل مع دول المنطقة، حيث غلقت بعض الدول العربية مكاتب القناة، وتعرض العديد من مراسليها للإعتقال والتصفية، مثل مقتل الصحفي طارق أيوب، الذي كان يغطي حرب الخليج الثالثة، بعد استهداف مكتب القناة في بغداد في أفريل 2003، واعتقال عدد من صحفي القناة بعد خلع الرئيس المصري محمد مرسي في يوليو 2013، كما واجهت الحكومة القطرية عدة إنتقادات بسبب الخط التحريري للقناة خصوصا مع دول الجوار حيث تطورت بعضها إلى أزمات دبلومسية.

ب- التنشيط الدبلوماسي:

توجهت قطر منذ استلام حمد بن خليفة السلطة إلى تكثيف عملها الدبلوماسي الرسمي وغير الرسمي والثنائي ومتعدد الأطراف، محاولة منها لإبراز ثقلها في الملفات الإقليمية ومنافسة القوى العربية التقليدية، فضلا عن تسويق صورتها الدولية كفاعل دبلوماسي قوي يحضى بثقة جميع الأطراف.

في البداية عملت قطر على انتهاج "دبلوماسية الوساطة"، حيث فرضت نفسها في العديد من النزاعات والصراعات الشائكة، من خلال تقديم نفسها كطرف محايد مقبول لدى الخصوم المحليين والدوليين،

وقد أثبتت الدبلوماسية القطرية فعاليتها في الوساطة في الكثير من الملفات الإقليمية والوصول إلى اتفاقات وصيغ تفاهم بين الأطراف المتنازعين.

وقد كان عام 2008 حافلا بإنجازات دبلوماسية الوساطة القطرية حيث استطاعت أن تقود جماعة الحوثي والحكومة اليمنية إلى توقيع إتفاق الدوحة لإنهاء المعارك في شهر فبراير ، كما قادت قطر وساطة بين الفرقاء اللبنانيين بعد أزمة سياسية إنتهت بتوقيع إتفاق الدوحة في شهر ماي أفضى إلى إنتخاب قائد الجيش ميشال سليمان رئيسا للجمهورية وتشكيل حكومة وحدة وطنية وصياغة قانون للإنتخابات. (قبلان، ص. 22)

قدمت قطر كذلك نفسها للوساطة في ملف إقليم دارفور (السودان) بدءا من عام 2008، فبعد الجهود التي قادها وزير الدولة للخارجية القطري أحمد بن عبد الله المحمود، الذي كثف من إتصالاته الدولية والمحلية السودانية، تم إبرام إتفاق الدوحة للسلام في دارفور في ماي 2011. (المرسومي، ص. 105)

وعلى صعيد الملف الفلسطيني عملت قطر على رأب الصدع الداخلي بين الفصائل الفلسطينية المستمر منذ 2007 بين حركتي فتح وحماس، على خلفية حصول هذه الأخيرة على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي في إنتخابات 2006، إلا أن هذه الجهود لم تصل إلى تحقيق إتفاق مصالحة دائم. وكان لقطر أيضا دور في الوصول إلى اتفاقات للهدنة بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل في مختلف الحروب التي شنت على قطاع غزة المحاصر.

واستضافت العاصمة الدوحة عدة جولات من المفاوضات بين حركة طالبان الأفغانية والولايات المتحدة الأمريكية منذ 2011 انتهت بتوقيع إتفاق تاريخي في فبراير 2020 من أهم بنوده تعهد الولايات المتحدة بعدم التدخل في الشؤون الأفغانية وسحب قواتها خلال 14 شهرا مقابل إلتزام حركة طالبان بفك الإرتباط بالتنظيمات الإرهابية. (مراد ، 2020)

ومع انفجار أحداث الربيع العربي وخاصة الإنتفاضة الليبية في فبراير 2011 تحولت قطر إلى أسلوب الدبلوماسية التدخلية كنقطة تحول إستراتيجية في سياستها الخارجية، حيث انتقلت من دور الوسيط الباحث عن الإستقرار الإقليمي إلى رعاية ودعم التغيير السياسي الراديكالي للأنظمة الحاكمة تحت زخم التصاعد السريع للتيارات الإسلامية وانشغال القوى الإقليمية بأوضاعها الداخلية غير المستقرة، قدمت فيها قطر نفسها كمدافعة عن القيم الإنسانية ضد الأنظمة القمعية، (Akpinar, 2015, pp. 8-9)فعملت على تجنيد مواردها الإعلامية والدبلوماسية والمالية والعسكرية لمساندة الجماهير المنتفضة وناصبت العداء للأنظمة الحاكمة، وتحولت إلى حاضنة لمختلف أطياف المعارضة السلمية والمسلحة.

هذا التوجه الجديد للسياسة الخارجية القطرية بعد 2011 جلب لها الكثير من التهديدات الأمنية مع دول الإقليم التي كانت مسرحا لأحداث لربيع العربي والتي تضررت مصالحها من سيطرة جماعة الإخوان المسلمين المدعومة قطريًا على السلطة في الدول التي عاشت مراحل إنتقالية، مما جعلها في مواجهة مستمرة معها. وأمام هذا الوضع إلتجأت قطر للتحالف مع تركيا التي تقاسمها نفس التوجه التدخلي ودعمهما لجماعة الإخوان المسلمين، وجاء هذا القرار بعد مقاطعة أربع دول لها (السعودية، مصر، الإمارات والبحرين) في 2017 الذي اعتبر تهديدا وجوديا لها.

ج- المساعدات الخارجية:

تعتبر المساعدات الخارجية من بين الأدوات المهمة التي تساهم في تلميع الصورة الخارجية للدولة وإعطائها نفوذا في الخارج، وتتنوع المساعدات الخارجية بين المعونات الإنسانية أوقات الأزمات والدعم الإقتصادي الذي يكون على شكل هبات مالية أو إستثمارات مباشرة، وتكون كذلك في شكل مساهمات في جهود تعزيز البنى التحتية خصوصا في الدول التي مرت بصراعات مسلحة.

في هذا الصدد أنشأت قطر "صندوق قطر للتنمية" سنة 2002 كجهاز مسؤول عن تنظيم وتنسيق المساعدات الخارجية المرتبطة أساسا بالتعليم والصحة والتمكين الإقتصادي. (صندوق قطر للتنمية، من نحن) حيث بلغت المساعدات الخارجية لقطر في عام 2003 ما يتجاوز 15 مليون دولار ليقفز العدد إلى 155 مليون دولار في 2015 ووصل في 2019 إلى 577 مليون دولار كمساعدات حكومية وغير حكومية (صندوق قطر للتنمية، 2019،ص. 12)، ويعود ذلك إلى ضخامة التكلفة الإنسانية والإقتصادية للربيع العربي وتجاوزها لطاقة الدول المانحة، وتحول قطر إلى فاعل إقليمي منخرط في صراعات هذه الدول، من خلال دعمها المالي للمعارضة ومساندتها للتيارات الاسلامية التي وصلت إلى السلطة بعد إسقاط بعض الأنظمة.

ففي ما يتعلق بدعم الإنتفاضات العربية، أعلنت قطر في 2012 عن إنشاء صندوق بقيمة 100 مليون دولار لتمويل نشاط المعارضة السورية (المرسومي2014،ص.131)، وتشير تقديرات تنسب للحكومة القطرية أن حجم الإنفاق على المعارضة السورية بلغ ثلاث مليارات دولار في 2014، (Kaussler, 2015, p. 31) ، وأنفقت ما يقارب 400 مليون دولار لـدعم الجهود العسكرية للإطاحة بنظام معمر القذافي، (Nuruzzaman, 2015, p. 229) مما جعل لها نفوذا كبيرا على فصائل المعارضة وأعطاها حضورا كفاعل نشط في مجريات الصراع في هذه الدول.

كما عملت قطر على تعظيم نفوذها في الملف الفلسطيني من خلال مساهماتها المالية، وهذا خصوصا بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 2006، حيث تعهدت في 2014 بتقديم مليار دولار كمساعدات لإعادة الإعمار موجهة لدعم التعليم والصحة الذي تعرض لتدمير واسع بعد الهجمات الإسرائيلية المتكررة. (رزق2017، ص. 24)

د- الأدوات الثقافية:

القوة الناعمة لا تنحصر فقط على الجوانب السياسية والإقتصادية، فالثقافة بمختلف تجلياتها تلعب دورا مهما في رسم الصورة الخارجية التي تريد الترويج لها الدولة وتكسبها إحترام الآخرين، وتستخدم في ذلك الفنون والتعليم والبحث العلمي والرياضة وغيرها كأدوات لتحقيق ذلك.

وقد اهتمت قطر باستخدام هذه الأدوات في تكوين صورتها الخارجية عن طريق جعل الإمارة مركزا للإشعاع العلمي في المنطقة باستضافة فروع لكبريات الجامعات المرموقة كجامعة "تكساس إيه أند أم" وجامعة "جورج تاون" و"كالجاري" وكلية باريس للدراسات التجارية العليا، كما توجهت نحو الإستثمار في مراكز البحث بتأسيس المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا وفتح فرع لمعهد "بروكنجز" الأمريكي. (التميمي2018، ص.6) وهذا بهدف الترويج العلمي للأفكار والرؤى والقناعات التي تتوافق مع منطلقات وأهداف السياسة الخارجية، فضلا عن رفع المستوى العلمي وتحسين سمعة قطر العلمية.

واستخدمت كذلك قطر الرياضة لخدمة سياستها الخارجية من خلال تنظيم التظاهرات الرياضية الكبرى في مقدمتها فوزها باستضافة كأس العالم لكرة القدم التي ستجرى في 2022 وكأس العالم لكرة اليد في 2015، واستخدمت قطر كذلك عوائدها الريعية في الإستثمار الرياضي، حيث قامت في هذا الصدد بشراء نادي "باريس سان جيرمان" الفرنسي ورعاية العديد من الأندية المرموقة في العالم مثل "أفسي برشلونة" الإسباني. (العلي2015، ص.6)

3- تعاطي السياسة الخارجية القطرية مع أحداث الربيع العربي:

عرفت المنطقة العربية مع بداية عام 2011 موجة تصاعدية من الحراك الإحتجاجي المناهض للإستبداد السياسي والإستبعاد الإجتماعي، وكانت هذه الموجة في تتابعها أشبه بتأثير الدومينو، حيث كلما اشتعلت الإحتجاجات في دولة إنتقلت إلى أخرى في فترة وجيزة بين شهري ديسمبر 2010 ومارس 2011، وشملت كل من تونس،مصر، ليبيا، اليمن، سوريا، البحرين، واستطاع هذا الحراك إزاحة أربع رؤساء عن السلطة. في ظل هذا الإنفجار العربي المفاجئ عملت قطر على مجاراة التحركات الشعبية بل وإعطائها زخما أكبر عن طريق إستخدام أدوات قوتها الناعمة التي أعطت لها دورا مهما في مجريات الأحداث بعد 2011.

أ- الربيع العربي كنقطة تحول في سياسة قطر الخارجية:

لقد فاجأ الربيع العربي قطر شأنها شأن نظرائها الإقليميين والدوليين، بعد أن كانت منخرطة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين في جهود الوساطة الدبلوماسية وسعيها لبناء سمعة دولية، حيث لم يتوقع أحد أن تتطور الحركات الإحتجاجية التي تحدث أحيانا في بعض الدول إلى حد إسقاط رؤوس الأنظمة السياسية التي كانت معروفة بشدة سطوتها الأمنية كتونس ومصر.

في بداية الحراك الاحتجاجي الذي بدأ من تونس في ديسمبر 2010 وقاد إلى إسقاط نظام زين العابدين بن علي، لم تعر قطر إهتماما كبيرا بمجريات الأوضاع في وقت كانت مشغولة بنشوة فرحة فوزها باستضافة كأس العالم 2022، إلا أن انتقال العدوى بسرعة إلى مصر وخروج الملايين للشوارع في 25 يناير 2011 أدى إلى تغيير براغماتي سريع في الموقف القطري نحو الإعتراف بمطالب المحتجين ودعمهم إعلاميا من خلال تغطيات قناة الجزيرة المستمرة. (Ulrichsen, 2014, p. 110)

وتصاعدت نبرة الخطاب القطري تجاه أحداث الربيع العربي مع نجاح الشعب المصري في إجبار حسني مبارك على التنحي من السلطة في 11 فبراير 2011، واندلاع الاحتجاجات في ليبيا ضد معمر القذافي بعد أيام أسبوع فقط (17 فبراير)، والتي حسمت من خلالها قطر موقفها تجاه دعم التحركات الشعبية ضد أنظمتها، وانتقلت سياستها الخارجية من الوساطة والحياد إلى التدخل والإصطفاف، بحيث تيقنت أن ما يجري لا يمكن إيقافه وأنه فرصة تاريخية لاكتساب دور مؤثر في المنطقة في ظل إنهيار دراماتيكي لأنظمة قوية.

وقد حدد "كريستيان أولريكسن" ثلاثة عوامل ساهمت في التغيير السريع للسياسة الخارجية القطرية في ضوء الربيع العربي: (Ulrichsen, p. 110)

- المركزية الشديدة لصنع القرار القطري، وانفراد عائلة آل ثاني بالمناصب الحساسة في الدولة كالوزارات السيادية ورئاسة مجلس الوزراء مما يعطيهم المرونة البيروقراطية في معالجة المستجدات.

- عدم وجود قيود ومطالب داخلية تحد من حرية المناورة في صنع السياسة الخارجية، كالعامل الطائفي الموجود في بعض دول الخليج المجاورة والمعارضة البرلمانية القوية في الكويت.
- تماشي مآلات الإنتفاضات مع توجهات قطر الباحثة عن دور أكبر في المنطقة العربية.

ب- سياسة إحتضان الربيع العربي:

بعد سقوط نظامي بن علي في تونس مبارك في مصر حسمت قطر موقفها نحو الدعم المباشر وغير المباشر للإنتفاضات بعد فترة من التردد، وبدا ذلك واضحا مع انطلاق الإنتفاضة الليبية في 17 فبراير 2011، حيث عملت على حشد دعم الجامعة العربية بتعليق عضوية ليبيا والتصويت لصالح منطقة حضر جوي فوقها، والتعاون مع فرنسا وبريطانيا في تعبئة الأمم المتحدة لاستصدار القرار 1973 الذي ينص على إنشاء منطقة الحضر الجوي، والتعاون العسكري مع حلف الناتو في دعم المنتفضين ضد القذافي. (أولريكسن، 2014) كما ساهمت قطر في تدريب المقاتلين على أراضيها والإعتراف "بالمجلس الوطني الانتقالي" كممثل شرعي للشعب الليبي، وتسويق النفط الليبي لحساب المعارضة وتجميد أموال نظام القذافي. (جرغون 2016، ص. 215)

وبنفس الإندفاع دعمت قطر الإنتفاضة الشعبية في سوريا التي انطلقت في منتصف مارس 2011، بعد فترة من التقارب القطري السوري، في إطار ما سمي بمحور المقاومة الذي ضم كل من إيران وسوريا وحزب الله وحركة حماس، خصوصا بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في 2005، حيث لعبت قطر دورا في تخفيف العزلة الدولية التي كانت مفروضة على سوريا، فضلا على استثمارات قطرية قدر 5 مليار دولار. (الحسن، 2012)

لقد إستخدمت قطر كل أوراقها لإسقاط نظام بشار الأسد، بتوظيف الثقل الإعلامي لقناة الجزيرة التي رافقت المحتجين وفتحت منابرها للناشطين ومعارضي النظام على مدار الساعة، وعلى الصعيد الدبلوماسي كانت في مقدمة الدول العربية التي دعت وأيدت تجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية ومقاطعتها إقتصاديا وعملت مع بعض الدول الخليجية على توحيد المعارضة في الخارج في كيان سياسي وإمداد المسلحين بالسلاح والمال، ودعت إلى التدخل المباشر لإسقاط النظام، إلا أن كل هذه الجهود لم تنجح في تحقيق بعد فشل الجهود الأممية في احتواء الأزمة وتعدد مصالح الأطراف الدوليين والمحليين في الصراع.

أما بالنسبة لانتفاضتي اليمن والبحرين، فقد عملت قطر بشكل جماعي تحت قيادة السعودية في إطار مجلس التعاون الخليجي،حيث شاركت في اليمن في مبادرة لانتقال السلطة مقابل حصانة الرئيس علي صالح في أفريل 2011، كما شاركت في قوة درع الجزيرة بقيادة السعودية لإنهاء الانتفاضة في البحرين، إلا أن الخلافات وتضارب الأجندات جعل قطر تسلم إدارة الأزمة اليمنية والبحرينية لدول الخليج الأخرى بقيادة السعودية. (Baskan, 2016, p. 89)

ج- دعم الحركات الإسلامية:

كانت قطر قبل الربيع العربي بمثابة الحاضنة للعديد من الشخصيات المعارضة في العالم العربي بمختلف أطيافها وتوجهاتها الايديولوجية، كاستضافة عدة شخصيات إسلامية مثل يوسف القرضاوي (مصر) وعلي الصلابي (ليبيا) وزعيم حركة حماس الفلسطينية خالد مشعل واستضافة عزمي بشارة عضو الكنيست الإسرائيلي عن عرب 1948. (Roberts, 2014, p. 90)

ومع انفجار الربيع العربي عولت قطر على صعود الإسلاميين للسلطة، وركزت في ذلك على الإخوان المسلمين باعتبارهم الأكثر خبرة وتنظيما في الحركات الإسلامية، فضلا عن المظلومية التاريخية مع الأنظمة السلطوية العربية، واعتدال مواقفها مقارنة بنظيراتها الإسلامية خصوصا ما تعلق بالديمقراطية والعلاقة مع الغرب، ما جعل قطر ترى فيهم التيار الأقدر على الفوز في الإستحقاقات الإنتخابية، وبالتالي عملت على دعمهم وتقويتهم في مختلف دول الربيع العربي، رغم أن قطر من الناحية الرسمية تلتزم بالمدرسة السلفية التي تختلف عن منهج الإخوان المسلمين.

وفرت قطر دعما إعلاميا وماليا وسياسيا وعسكريا للتيارات الإسلامية والإخوان المسلمين تحديدا في ضوء العلاقات التي نسجتها مع قيادات إسلامية ذات صلة مع المعارضة في فروعها الإقليمية للقيام بمهام قيادية ثورية في الربيع العربي، (Ulrichsen, 2014, p. 102) مستغلة الغضب الشعبي من الأنظمة السلطوية وهشاشة وفشل القوى غير الإسلامية (الليبرالية واليسارية) في إحداث التغيير.

فبعد تنحي الرئيس مبارك في مصر وتنظيم الإنتخابات البرلمانية في 2011 التي فاز فيها حزب الحرية والعدالة (الذراع الحزبية للإخوان المسلمين) ثم نجاح محمد مرسي في الإنتخابات الرئاسية لسنة 2012، تعهدت قطر بتقديم دعم ضخم لمصر تمثل في منح ملياري دولار على أربعة أقساط واستثمار 18 مليار دولار في الإقتصاد المصري، وتعهدت كذلك بدعم الميزانية المصرية بـ 1.5 مليار في ثلاثة أعوام. (Baskan, p. 99) وفي تونس بعد تصدر حركة النهضة الإنتخابات البرلمانية تعهدت قطر بتقديم 500 مليون دولار إضافة إلى استثمار مليار دولار في مؤسسة الإتصالات والسياحة والبنوك والمحروقات وتوفير 20 ألف منصب شغل. (Roberts, p. 91)

أما في ليبيا وسوريا التي تعسكرت فيها الإنتفاضة، فقد عملت قطر على تقوية الفصائل الإسلامية الموالية لها، ففي ليبيا حضي كل من عبد الحكيم بلحاج قائد "كتيبة طرابلس" وإسماعيل الصلابي الذي يتزعم "كتيبة 17 فبراير" بدعم مادي ومالي كبير حتى أصبحت أكبر الفصائل قوة، (Ulrichsen, p. 127) ونفس الدعم لقيته المعارضة السورية ذات التوجه الإسلامي بشقيها السياسي والمسلح، حيث عملت قطر على هيمنة جناح الإخوان في الهياكل السياسية للمعارضة في الخارج وتفوق فصائلها المسلحة في الميدان.

الدور القطري في دعم الحركات الاسلامية ذات التوجه الإخواني أثار استياء عدد من الدول الخليجية على رأسها السعودية، خصوصا بعد سقوط الرئيس مرسي في مصر في 2013، بعد رفض قطر الإعتراف بالسلطة الجديدة، مما أدى إلى تعرضها لمقاطعة الدول الأربعة (السعودية، الإمارات، البحرين، مصر) في 2017 بعد توتر متصاعد للعلاقات معها.

الخاتمة:

بناءً على ما تقدم، يمكن القول أن العامل القيادي كان له دور مفصلي في رسم معالم جديدة السياسية الخارجية القطرية، نحو تجاوب أكثر براغماتية للتطورات التي تعرفها المنطقة العربية، حيث استطاع حمد بن خليفة أن يستغل الفراغ القيادي العربي لأخذ زمام المبادرة بداية بمبادرات الوساطة في الملفات الإقليمية والدولية ثم التحول نحو التحول نحو السياسة الخارجية الهجومية مع اندلاع أحداث الربيع العربي، مستغلا في ذلك متانة الجبهة الداخلية التي تمتاز بنظام سياسي مركزي لا يخضع للمساءلة ولا يسمح بالمعارضة

تضطلع فيه عائلة آل ثاني بالمراكز القيادية في الدولة، وفي مجتمع متجانس طائفيا عكس ما هو موجود في بعض دول الجوار الخليجية، هذا ما أعطى مرونة وحرية المناورة لصانع القرار الخارجي.

وقد كان أثر موارد القوة الناعمة القطرية ملموسا في إشعال ورعاية أحداث الربيع العربي بدءا بالمساهمة في إسقاط عدد من الأنظمة العربية والإنخراط في التجاذبات السياسية والصراعات المسلحة في هذه الدول، سواء من خلال الدعم الإعلامي والسياسي والمالي والعسكري لأطياف المعارضة خصوصا الإسلامية منها، مما عرضها لاحتكاكات مع مصالح عدد من الدول الإقليمية الفاعلة التي ترى في الدور القطري ومخرجات الربيع العربي - الذي مالت فيها الكفة للتيارات الاسلامية- خطرا عليها، مما جعل هذه الدول التي تتقدمها مصر والسعودية تناصبها العداء وتعمل على خط محاصرة حركات الاسلام السياسي وإبطال مفاعيل الأدوات الناعمة القطرية أو على الأقل التقليل من تأثيراتها.

وعلى الرغم من التصاعد المطرد في الدور القطري على الساحة الإقليمية لا سيما بعد أحداث الربيع العربي، إلا أنه عرف إنتكاسات كبيرة أبرزها فشلها في المحافظة على تصدر الحركات الاسلامية (الإخوان تحديدا) للمشهد السياسي بعد الثورات، والتناقض بين خطابها المعلن الداعم للديمقراطية وحقوق الانسان في العالم العربي وهشاشة بنيتها الديمقراطية، وتشوه الدور القطري في الكثير من الأقطار العربية سواء ما تعلق بمصداقية إعلامها وأهداف المساعدات المالية التي تقدمها، فضلا عن النتائج المأساوية لأحداث الربيع العربي الذي طالما كانت قطر في طليعة داعميه.

قائمة المراجع:

1- باللغة العربية.

1. أولريكسن، ك. ك. (24 9, 2014). "قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الاقليمية". من https://bit.ly/39sHqKd
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2002-2019). تقرير التنمية البشرية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
3. التميمي، ن. (2018). "كسب القلوب: دور قوة قطر الناعمة في إفشال الحصار". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
4. جرغون، ع. ع. (2016). قطر وتغير السياسة الخارجية: حلفاء أعداء. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
5. الحسن، ع. (28 6, 2012). "دول الخليج والأزمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة المواقف". من https://bit.ly/2CMQSMF
6. رزق، ا. (2017). "المساعدات الإنسانية القطرية لفلسطين". سياسات عربية(29).
7. شلبي، م. (2006). "السياسة الخارجية للدول الصغيرة: الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الاسرائيلي 1979-1994"(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.
8. صحيفة العربي الجديد. (24 11, 2019). من https://bit.ly/2Oi8kdW
9. صندوق النقد العربي. (2000-2005-2010-2018). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبو ظبي.
10. صندوق قطر للتنمية. (2019). التقرير السنوي 2019. الدوحة.
11. صندوق قطر للتنمية، من نحن. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 18 07, 2020، من https://bit.ly/3hNbvqL
12. العلي، ا.ي. (20 5, 2015). "القوة الناعمة القطرية والرياضية". العرب (القطرية)(9838).
13. قبلان، م. (سبتمبر, 2017). "سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا". سياسات عربية(28).
14. مراد، ع. (29 2, 2020). "تعرف على أهم بنود إتفاق السلام بين طالبان وواشنطن". ، من الجزيرة نت: https://bit.ly/3evNQJn

15. المرسومي، ع. م. (2014). الدور القطري: فوضى برائحة الغاز. بيروت: مركز حمورابي للبحوث والدراسات.
16. معوض، ع. ج. (2019). مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية. الإسكندرية: مركز الدراسات الاستراتيجية.

2- باللغة الأجنبية:

1. Akpinar, P. (2015). "Mediation as foreign policy tool in the arab spring: Turkey, Qatar and Iran". *Journal of balkan and near eastern studies, 17*(3).
2. Bahry, L. (2001, june). "the new arab media phenomenon: Qatar's Aljazeera". *Middle East Policy, 8*(2).
3. Baskan, B. (2016). *Turkey and Qatar in the tangled geopolitics of the Middle East.* New York: Palgrave McMillan.
4. Gray, M. (2019). "Qatar: an ambitious small state". In S. Akbarzadeh, *Routledge Handbook of international relations in the Middle East*. New York: Routledge.
5. Kamrava, M. (2009). "Royal fonctionalism and political liberalization in Qatar". *Middle East Journal, 63* (3).
6. Kaussler, B. (2015, sept). "Tracing Qatar's foreign policy trajectory and its impact on regional security". Doha: Arab center for research and policy studies.
7. Khatib , L. (2013). "Qatar's foreign policy: the limits of pragmatism". *International Affairs*, 89 (2)
8. Mohammadzadeh, B. (2017). "status anf foreign policy change in small states: Qatar's emergence in perspective". *International Spectator, 52* (2).
9. Nuruzzaman, M. (2015). "Qatar and the Arab spring: Down the foreign policy slope". *Contemporary Arab Affairs, 8* (2).
10. Nye, J. S. (autumn, 1990). "soft power" .*Foreign Policy*.،(80)
11. Roberts, D. (2014) ."Qatar and the muslim brotherhood: pragmatism or reference" .*Middle East Policy*،(3)*21*
12. Sekhri, S. (2009). "the role approach as a theoritical framework for the analysis of foreign policy in the third world countries". *African journal of political science and international relations*, 3 (10).
13. Steinsson, S. & Thorhallson, B. (2017). « small state foreign policy ». Oxford research encyclopedia of politics. Oxford university press.
14. Ulrichsen, K. C. (2014) .*Qatar ana the Arab spring* .New York: Oxford university press.
15. Wright, S. (2016). « un petit etat accède à la scène international: trajectoire du Qatar ». *Critique International, 71* (2).